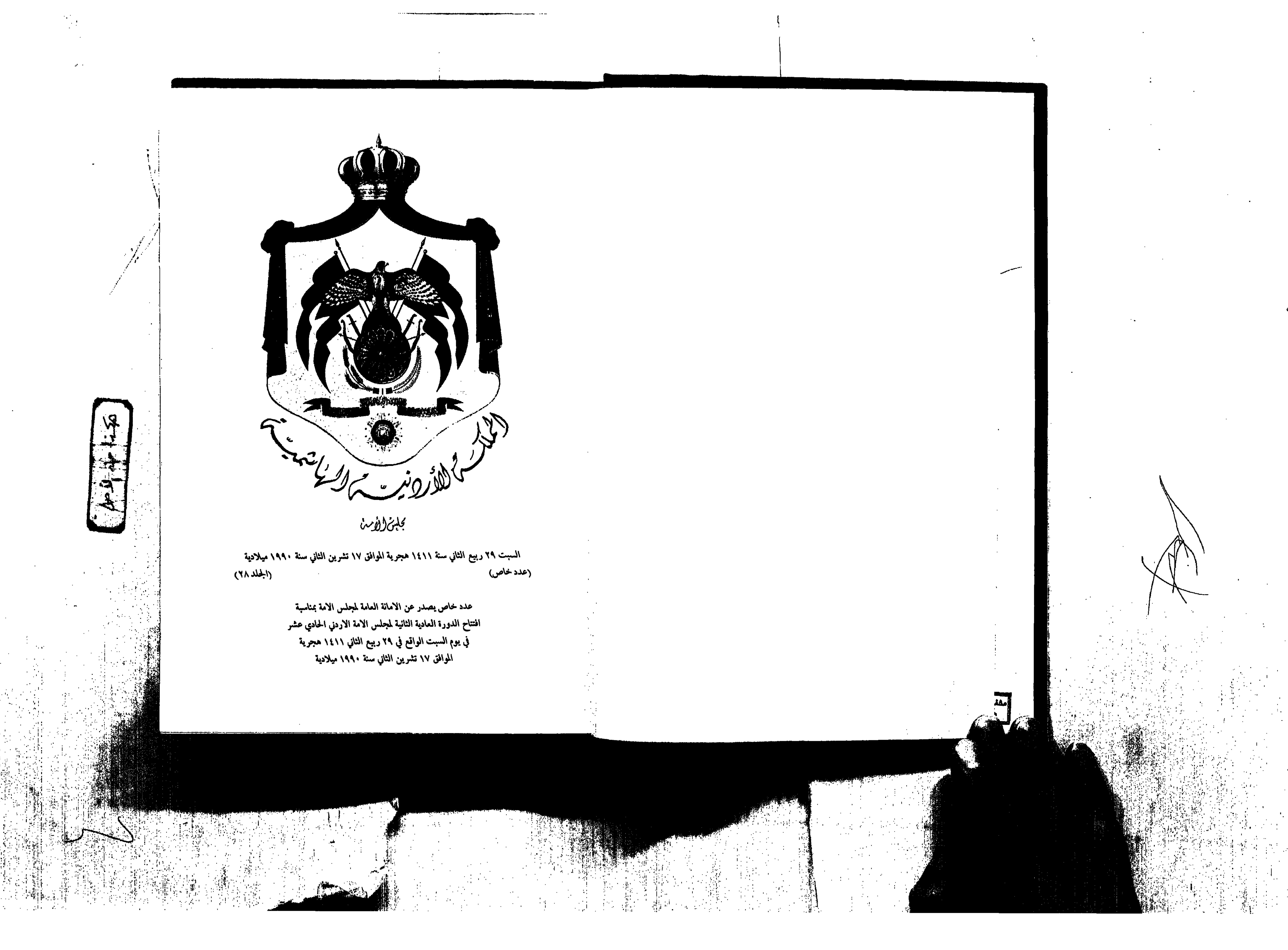
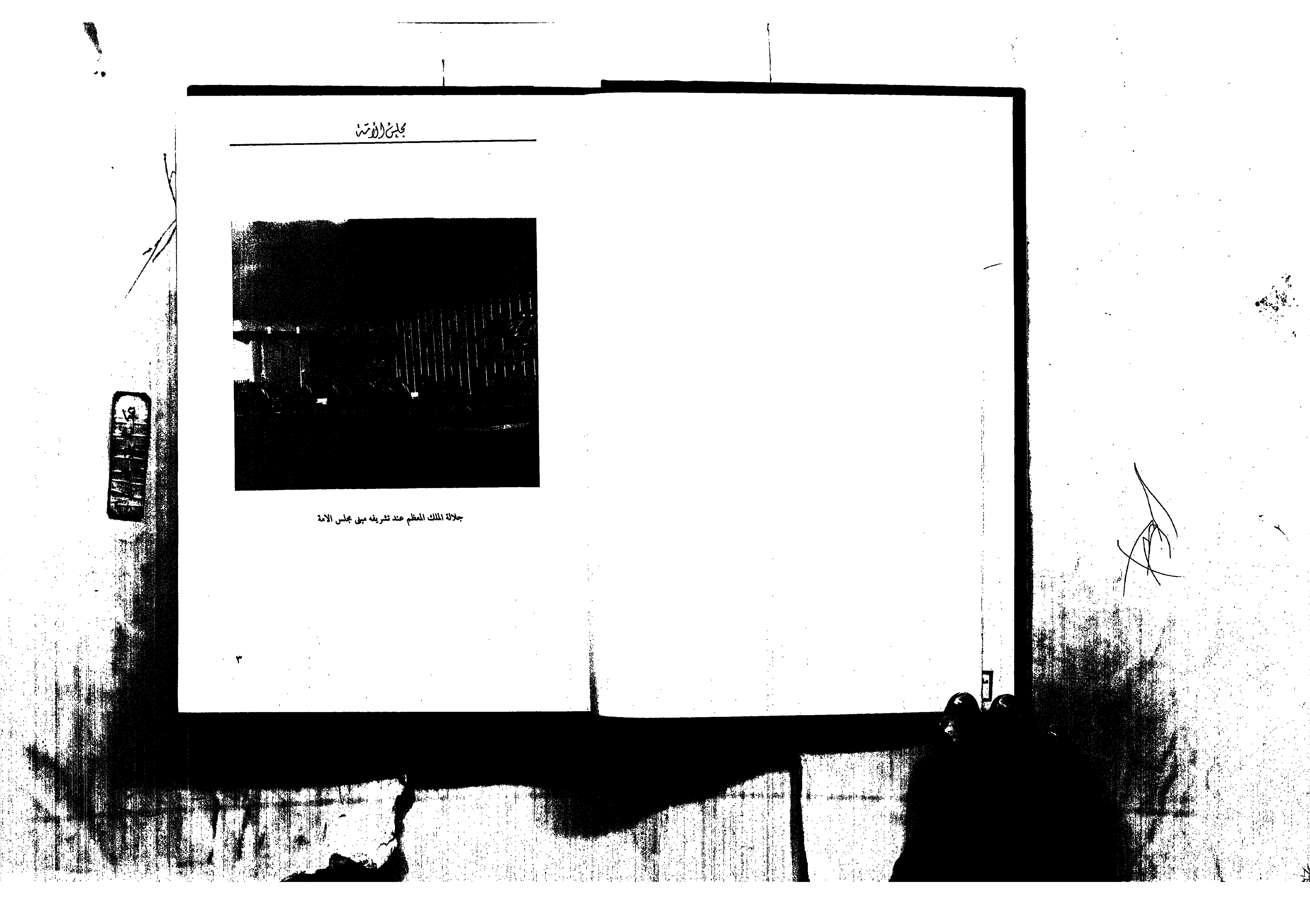


مجلس الأمة

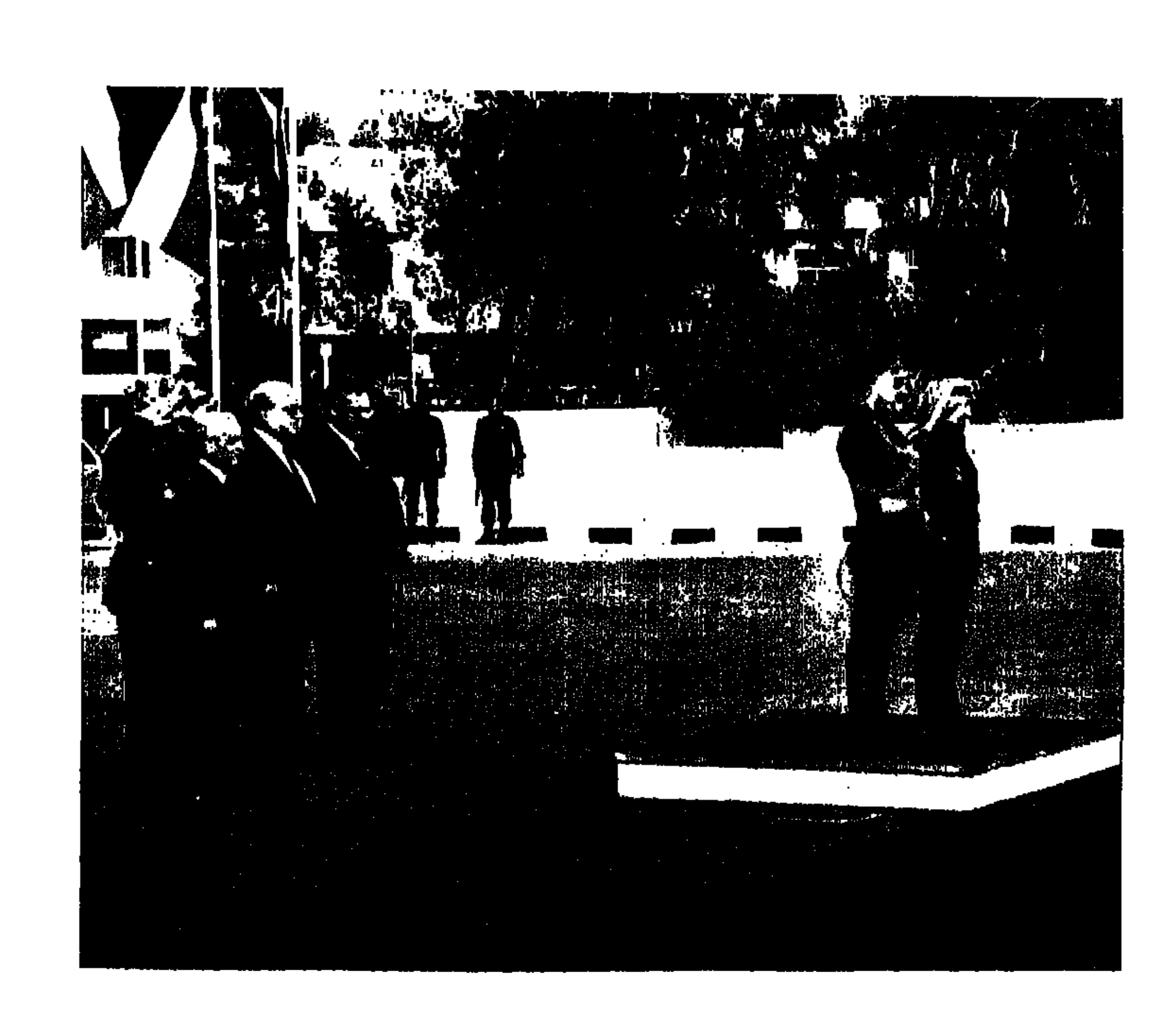
السبت ٢٩ ربيع الثاني سنة ١٤١١ هجرية الموافق ١٧ تشرين الثاني سنة ١٩٩٠ ميلادية

(عدد خاص) (المجلد ٢٨)

عدد خاص يصدر عن الامانة العامة لمجلس الامة بمناسبة
افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الامة الاردني الحادي عشر
في يوم السبت الواقع في ٢٩ ربيع الثاني ١٤١١ هجرية
الموافق ١٧ تشرين الثاني سنة ١٩٩٠ ميلادية



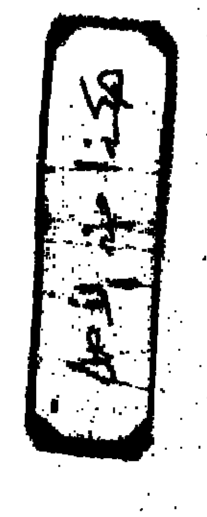
جلالة الملك المعظم عند تشريفه مبنى مجلس الامة



جلالة الملك يؤدي تحية السلام الملكي



سمو الامير عبدالله بن الحسين المعظم وسمو الامير فيصل بن الحسين المعظم
وسمو الامير طلال بن محمد المعظم ودولة السيد مضر بدران رئيس الوزراء
ودولة السيد احمد اللوزي رئيس مجلس الامة ومعالي السيد سلمان عرار رئيس مجلس النواب
وعطوفة السيد صالح الزعبي امين عام مجلس الامة وعطوفة مدير الامن العام في استقبال جلالة
الملك المعظم







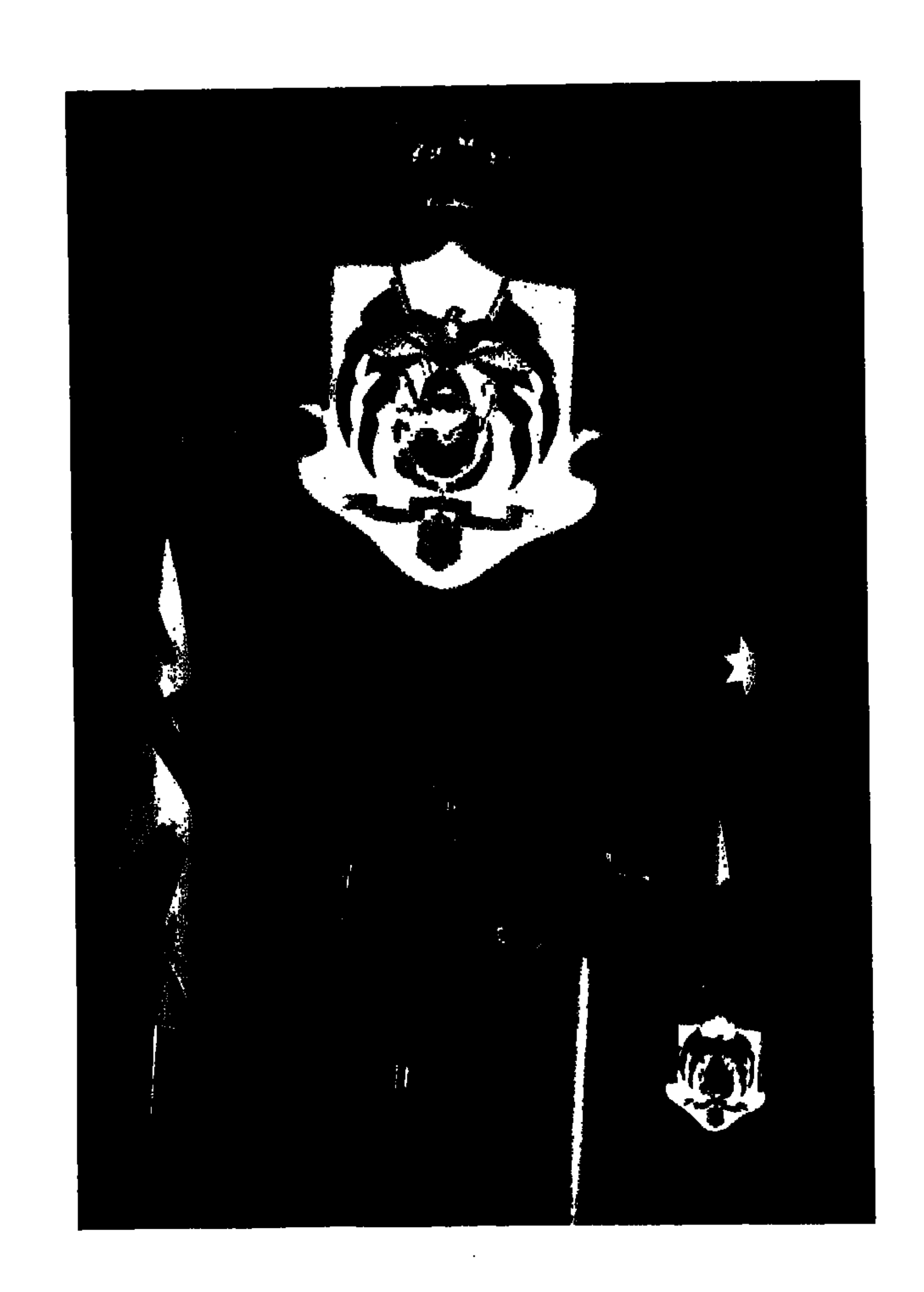




جلالة الملك المعظم يستعرض حرس الشرف



جلالة الملك المعظم بعد الانتهاء من استعراض حرس الشرف



جلالة الملك المعظم يلقي خطاب العرش السامي

اعضاء مجلس الأمة يستمعون الى خطاب العرش السامي

افتتاح

الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الاردني الحادي عشر

عملاً بالارادة الملكية السامية المؤرخة في ٣/١١/١٩٩٠ دعي مجلس الأمة الاردني الحادي عشر الى دورته العادية الثانية وفقاً لأحكام الفقرة الاولى (١) من المادة (٧٨) من الدستور. *(١)

وفيما يلي نص الارادة الملكية السامية.

نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٧٨) من الدستور نصدر ارادتنا بما هو آتٍ :

- يدعى مجلس الأمة الى الاجتماع في دورته العادية اعتبارا من يوم السبت الواقع في السابع عشر من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٩٠.

الحسين بن طلال

١٩٩٠/١١/٣

نائب رئيس الوزراء / وزير الداخلية
سالم مساعدة

رئيس الوزراء
مضر بدران

(جرى افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الامة الاردني الحادي عشر في يوم السبت الموافق ٢٩ ربيع الثاني ١٤١١ هجرية المصادف ١٧ تشرين الثاني سنة ١٩٩٠ ميلادية واجتمع مجلس الأمة بأعيانه (١) ونوابه (٢) وهيئة الوزارة (٣).

١ ـ الأعيـان :

١ ـ دولة السيد مضر بدران.
٢ ـ دولة السيد بهجت التلهوني.
٣ ـ دولة السيد احمد اللوزي.
٤ ـ دولة السيد احمد عبيدات.
٥ ـ معالي السيد عاكف الفايز.
٦ ـ معالي السيد بشير الصباغ.
٧ ـ معالي الدكتور صبحي امين عمرو.
٨ ـ معالي الدكتور خليل السالم.
٩ ـ معالي السيد اكرم زعيتر.
١٠ ـ معالي السيد حابس المجالي.
١١ ـ معالي السيد عامر خماش.
١٢ ـ معالي السيد محمد رسول الكيلاني.

---

(١) الفقرة الاولى من المادة (٧٨) من الدستور:
المادة ٧٨ ـ ١ ـ يدعو الملك مجلس الأمة الى الاجتماع في دورته العادية في اليوم الاول من شهر تشرين الاول من كل سنة واذا كان اليوم المذكور عطلة رسمية ففي اول يوم يليه لا يكون عطلة رسمية، على انه يجوز للملك ان يرجىء بارادة ملكية تنشر في الجريدة الرسمية اجتماع مجلس الأمة لتاريخ يعين في الارادة الملكية، على انه لا تتجاوز مدة الارجاء شهرين.

١٣ ـ معالي السيد جعفر الشامي.
١٤ ـ معالي السيد عمر النابلسي.
١٥ ـ معالي الدكتور اسحق الفرحان.
١٦ ـ معالي السيد سالم مساعدة.
١٧ ـ معالي السيد كامل الشريف.
١٨ ـ معالي السيد مروان القاسم.
١٩ ـ معالي الدكتور سعيد التل.
٢٠ ـ معالي السيدة ليلى شرف.
٢١ ـ معالي السيد ابراهيم عزالدين.
٢٢ ـ سعادة السيد محمد عودة القرعان.
٢٣ ـ سعادة السيد جمعة حماد.
٢٤ ـ سعادة السيد برجس الحديد.
٢٥ ـ سعادة السيد محمد كمال.
٢٦ ـ سعادة الحاج محمد علي بدير.
٢٧ ـ سعادة السيد حمد الفرحان.
٢٨ ـ سعادة السيد نواف سعود القاضي.
٢٩ ـ سعادة السيد نجيب الرشدان.
٣٠ ـ سعادة السيد علي ابو نوار.
٣١ ـ سعادة السيد نذير رشيد.
٣٢ ـ سعادة السيد طارق علاء الدين.
٣٣ ـ سعادة السيد خالد الطراونة.
٣٤ ـ سعادة الدكتور داود حنانيا.
٣٥ ـ سعادة الدكتور كمال الشاعر.
٣٦ ـ سعادة السيد امين شقير.
٣٧ ـ سعادة السيد حسني عايش.
٣٨ ـ سعادة السيد خلف ابو نوير.
٣٩ ـ سعادة السيد احمد سعود العدوان.
٤٠ ـ سعادة السيد ابراهيم تقي الدين.

٢ ـ النواب :

١ ـ سماحة الشيخ الدكتور علي الفقير.
٢ . سعادة السيد عبدالعزيز جبر.
٣ . سعادة الدكتور ماجد خليفة.
٤ . فضيلة الشيخ عبدالمنعم ابوزنط.
٥ . سعادة الدكتور علي الحوامدة.
٦ . فضيلة الشيخ يعقوب قرّش.
٧ . سعادة السيد ليث الشبيلات.
٨ . سعادة السيد فارس النابلسي.
٩ . معالي السيد طاهر المصري.
١٠ . سعادة السيد منصور سيف الدين مراد.
١١ . سعادة السيد فخري قعوار.
١٢ . سعادة السيد نايف الحديد.
١٣ . سعادة السيد حمزة عباس منصور.
١٤ . سعادة الدكتور همام سعيد.
١٥ . سعادة السيد محمد ابوفارس.
١٦ . سعادة السيد عطا الشهوان.
١٧ . سعادة الدكتور احمد عويدي العبادي.
١٨ . سعادة السيد داود قوجق.
١٩ . سعادة السيد احمد قطيش الأزايدة.
٢٠ . سعادة السيد عبدالحفيظ علاوي.
٢١ . سعادة الدكتور سعد حدادين.
٢٢ . سعادة الدكتور احمد الكوفحي.
٢٣ . سعادة السيد عبدالرحيم عكور.
٢٤ . سعادة السيد كامل العمري.
٢٥ . سعادة الدكتور يوسف الحصاونة.
٢٦ . سعادة السيد محمد العلاونة.
٢٧ . معالي السيد ذوقان الهنداوي.
٢٨ . سعادة الدكتور حسني الشياب.
٢٩ . معالي السيد عبدالرؤوف الروابدة.
٣٠ . سعادة الدكتور ذيب مرجي.
٣١ . سعادة السيد عيسى الريموني.
٣٢ . سعادة السيد حسين مجلي.

٣٣ . سعادة الدكتور احمد عناب.
٣٤ . سعادة السيد عبدالسلام فريحات.
٣٥ . سعادة السيد جمال حداد.
٣٦ . سعادة السيد محمد علي دردور.
٣٧ . معالي الدكتور قسيم عبيدات.
٣٨ . سعادة السيد سليم الزعبي.
٣٩ . معالي السيد عبدالمجيد الشريدة.
٤٠ . سعادة السيد نادر الظهيرات.
٤١ . معالي الدكتور عبدالله النسور.
٤٢ . سعادة الدكتور عبداللطيف عربيات.
٤٣ . سعادة السيد ابراهيم محمد الخريسات.
٤٤ . سعادة الدكتور عوني البشير.
٤٥ . معالي السيد مروان الحمود.
٤٦ . سعادة السيد سلطان ماجد العدوان.
٤٧ . سعادة الدكتور فوزي شاكر الطعيمة.
٤٨ . سعادة السيد سمير قعوار.
٤٩ . سعادة السيد احمد الكفاوين.
٥٠ . سعادة السيد جمال الصرايرة.
٥١ . سعادة السيد عاطف محمد البطوش.
٥٢ . سعادة السيد محمود الهويمل.
٥٣ . سعادة السيد مطير احمد البستنجي.
٥٤ . معالي السيد يوسف المبيضين.
٥٥ . سعادة السيد محمد فارس الطراونة.
٥٦ . سعادة السيد عيسى مدانات.
٥٧ . سعادة السيد عبدالله غانم الزريقات.
٥٨ . سعادة السيد يوسف المعظم.
٥٩ . معالي السيد سليمان عرار.
٦٠ . سعادة السيد زياد الشويخ.
٦١ . معالي السيد هشام الشراري.
٦٢ . معالي السيد عبدالكريم الكباريتي.
٦٣ . سعادة السيد ذيب انيس شحادة.
٦٤ . سعادة الدكتور محمد احمد الحاج.
٦٥ . سعادة السيد سلامة الغويري.
٦٦ . سعادة السيد زياد ابومحفوظ.
٦٧ . سماحة الشيخ عبدالباقي جمو.
٦٨ . سعادة السيد بسام حدادين.
٦٩ . معالي السيد عبدالكريم الدغمي.
٧٠ . سعادة الدكتور محمد ابوعليم.
٧١ . سعادة السيد نواف الخوالدة.
٧٢ . سعادة الدكتور عبدالله العكايلة.
٧٣ . سعادة السيد فؤاد الخلفات.
٧٤ . معالي السيد ابراهيم الغبابشة.
٧٥ . سعادة السيد محمد بخيت المرعر.
٧٦ . سعادة السيد سعد هايل السرور.
٧٧ . سعادة السيد جمال الخريشا.
٧٨ . معالي الدكتور محمد عضوب الزبن.
٧٩ . سعادة الشيخ فيصل الجازي.
٨٠ . سعادة الدكتور نايف ابوتايه.

٣ ـ هيئة الحكومة :

١ . دولة السيد مضر بدران: رئيس الوزراء ووزير الدفاع.
٢ . معالي السيد سالم مساعدة: نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية.
٣ . معالي السيد مروان القاسم: نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية.
٤ . معالي السيد عبدالمجيد الشريدة: وزير التنمية الاجتماعية.
٥ . معالي الدكتور محمد عضوب الزبن: وزير الصحة.
٦ . معالي السيد عبدالرؤوف الروابدة: وزير الاشغال العامة والاسكان.

٧ . معالي السيد ابراهيم ايوب: وزير التموين.

٨ . معالي السيد حكمت الساكت: وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء.

٩ . معالي السيد ابراهيم عزالدين: وزير الاعلام.

١٠ . معالي السيد باسل جردانة: وزير المالية.

١١ . معالي الدكتور زياد فريز: وزير الصناعة والتجارة.

١٢ . سماحة الشيخ عبدالباقي جمو: وزير دولة للشؤون البرلمانية.

١٣ . معالي الدكتور محمد حمدان: وزير التربية والتعليم والتعليم العالي.

١٤ . معالي السيد يوسف المبيضين: وزير العدل.

١٥ . سماحة الشيخ الدكتور علي الفقير: وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية.

١٦ . معالي الدكتور قسيم عبيدات: وزير العمل.

١٧ . معالي السيد ابراهيم الغبابشة: وزير الشباب.

١٨ . معالي السيد عبدالكريم الكباريتي: وزير السياحة والآثار.

١٩ . معالي السيد عبدالكريم الدغمي: وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.

٢٠ . معالي المهندس داود خلف: وزير المياه والري.

٢١ . معالي السيد نبيل ابوالهدى: وزير النقل والاتصالات.

٢٢ . معالي السيد ثابت الطاهر: وزير الطاقة والثروة المعدنية.

٢٣ . معالي الدكتور سليمان عربيات: وزير الزراعة.

٢٤ . معالي الدكتور خالد الكركي: وزير الثقافة.

٢٥ . معالي الدكتور خالد امين عبدالله: وزير التخطيط.

شرف موكب جلالة الملك المعظم دار مجلس الأمة الساعة الثانية عشرة من ظهر ذلك اليوم وكان في معية جلالته دولة السيد مضر بدران رئيس الوزراء ووزير الدفاع وسيادة الشريف زيد بن شاكر رئيس الديوان الملكي الهاشمي ومعالي السيد عدنان ابوعودة المستشار السياسي لجلالة الملك.

وكان في استقبال جلالة الملك المعظم عند حضوره مبنى مجلس الأمة، سمو الامير عبدالله بن الحسين المعظم وسمو الامير فيصل بن الحسين المعظم وسمو الامير طلال بن محمد المعظم ودولة السيد احمد اللوزي رئيس مجلس الأمة ومعالي السيد سليمان عرار رئيس مجلس النواب، وعطوفة السيد صالح الزعبي امين عام مجلس الأمة وعطوفة رئيس هيئة الاركان وعطوفة مدير الأمن العام.

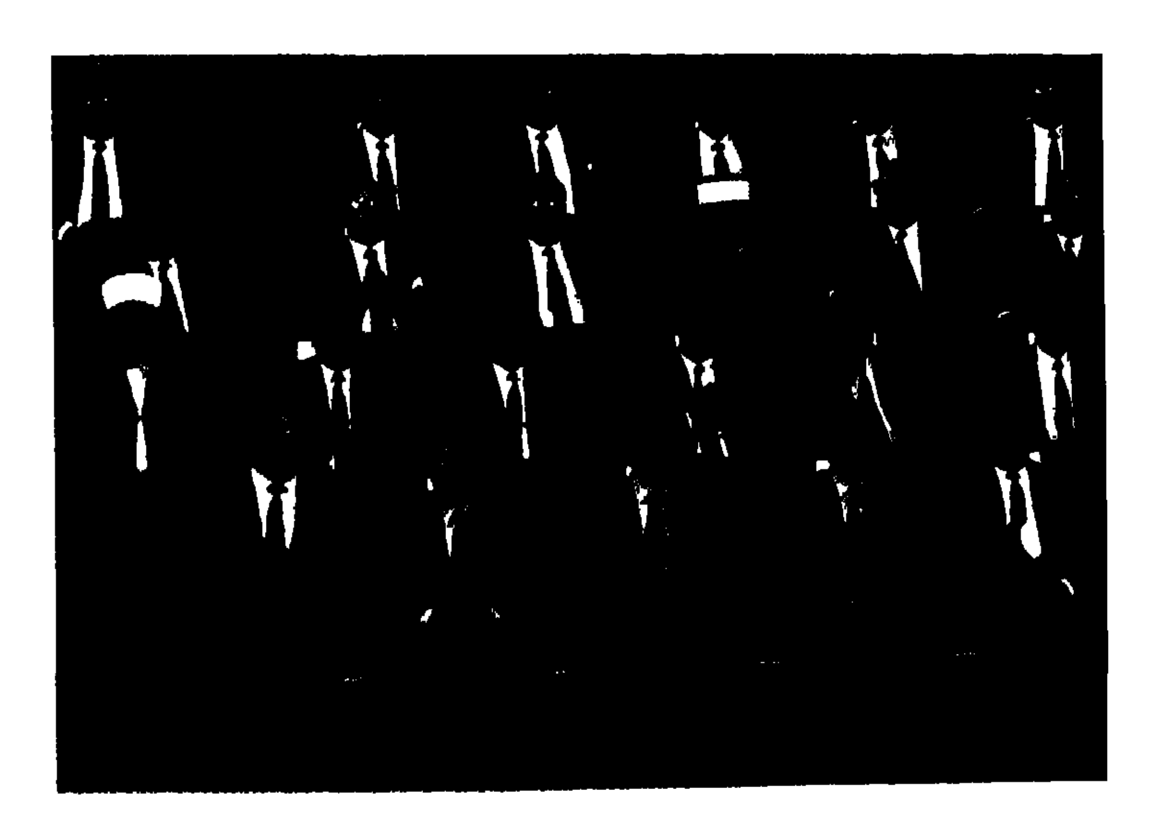
وبعد ان استراح جلالته فترة قصيرة من الوقت في قاعة التشريفات الملكية الخاصة توجه

جلالته الى قاعة مجلس الأمة وفي معيته عطوفة امين عام مجلس الأمة السيد صالح الزعبي الذي أعلن تشريف جلالته فوق الجميع اجلالاً واحتراماً وحيوه بالتصفيق الحاد.

ووقتئذ شرف القاعة حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم فاستقبل الحاضرون جلالته بالتصفيق الحاد المتواصل فحياهم جلالته. واذن جلالته للحاضرين بالجلوس فجلسوا جميعاً.

وجلس الى يمين الأريكة الملكية سمو الامير عبدالله بن الحسين المعظم وسمو الامير فيصل بن الحسين المعظم وسمو الامير طلال بن محمد وسيادة الشريف زيد بن شاكر رئيس الديوان الملكي الهاشمي ومعالي السيد عدنان ابوعودة المستشار السياسي لجلالة الملك وسمو الامير رعد بن زيد كبير الامناء ومعالي السيد انور مصطفى ناظر الخاصة الملكية وسمو الامير علي بن نايف الامين الخاص.





وجلس الى يسار الاريكة الملكية دولة السيد احمد اللوزي رئيس مجلس الأمة ودولة السيد مضر بدران رئيس الوزراء ووزير الدفاع واصحاب المعالي الوزراء.

ثم تفضل جلالته باستلام خطاب العرش السامي من عطوفة رئيس التشريفات الملكية حيث تلاه جلالته وهذا نصه.



خطاب العرش
في افتتاح الدورة العادية الثانية
لمجلس الأمة الاردني الحادي عشر
في يوم السبت الواقع في ٢٩ ربيع الثاني
سنة ١٤١١ هجرية الموافق
١٧ تشرين الثاني ١٩٩٠ ميلادية

خطاب العرش
في
افتتاح الدورة العادية الثانية
لمجلس الأمة الاردني الحادي عشر

يوم السبت
الواقع في ٢٩ ربيع الثاني سنة ١٤١١ هجرية
الموافق ١٧ تشرين الثاني سنة ١٩٩٠ ميلادية

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات الاعيان،
حضرات النواب،

بسم الله وعلى بركته، افتتح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الحادي عشر، وأحيي فيكم جميعا العمل الدؤوب والعطاء المخلص خلال السنة الماضية من عمر مجلسكم هذا لانجاح مسيرتنا الديموقراطية التي اصبحت مصدر قوة هذا الوطن ومنعته وتلاحم شعبه، وغدت مثالا يحترم ويحتذى لما تمثله من جدية في مواصلة مسيرة التقدم ووعي للمسؤولية التاريخية.

ان ما شهدناه من تفاعل بنّاء مع أهداف الوطن وحاجاته ومع قضايا الأمة وتطلعاتها، والتعاون الايجابي بين السلطتين التنفيذية والتشريعية هما مصدر فخرنا واعتزازنا، وان ثقتنا لعميقة في ان يترسّخ هذا التفاعل وأن يتعمّق ذلك التعاون بما يكفل اجتياز الأزمات وبناء الأردن النموذج على قاعدة من الحرية والديموقراطية والأمن، وعلى هدي من رسالة الثورة العربية الكبرى، محافظا على عقيدته الاسلامية وقيمه الروحية، مؤمنا برسالته، وفيّا لأمته، مضحّيا في سبيل أهدافها العليا وأجيالها الآتية.

حضرات الأعيان،
حضرات النواب،

لقد التزمت حكومتي بالدستور نصا وروحا، وعمّقت الحوار الحر في اجواء من التسامح والانفراج، فحققنا جميعا مسؤولين ومواطنين، انجازا رائعا متميزا دفع مسيرة الديموقراطية والشورى الى الامام، وتمكنا بالحكمة والوعي، من التعامل مع الظروف الصعبة التي واجهتنا.

وحماية للمسيرة الديموقراطية وبهدف الوصول بها الى صيغة شاملة مستمدة من أحكام

الدستور ومن الثوابت التي تقوم عليها المملكة، وترسيخا للمفاهيم الوطنية والقومية التي تسير الدولة على هديها وتعمل التنظيمات السياسية والمهنية بموجبها، فقد شكّلنا اللجنة الملكية المكلفة بصياغة الميثاق الوطني التي نأمل ان تقدم خلاصة مداولاتها وأبحاثها قبل نهاية هذا العام، حيث يتم في ضوئها وضع التشريعات المتعلقة بالأحزاب السياسية والمطبوعات والتنظيمات المهنية والشبابية.

وفي اطار التزامنا بتعميق المسيرة الديموقراطية، عملت حكومتي على تعزيز التلاحم بين أبناء الشعب الواحد، في اطار من تحمّل المسؤولية، والحرص على الأمن والطمأنينة، وتأكيد دور المواطن في حماية الجبهة الداخلية، وظلت عند التزامها بالعناية بمرفق القضاء، والحفاظ على استقلاله، وتجميد الأحكام العرفية والغائها عند زوال السبب الذي يحول دون ذلك، وقدمت لمجلسكم الكريم مشروعا لقانون الدفاع بديلا عن القانون المعمول به، كما أفرجت عن المعتقلين السياسيين، وأعادت معظم المفصولين لأسباب سياسية الى وظائفهم، وما تزال عملية اعادة الباقين مستمرة، وصانت حريات المواطنين في العمل والتنقل والسفر، وتعززت مصداقية الاعلام، وتحمّلت الصحافة مسؤولياتها في أجواء الحرية والالتزام.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

ان قضية فلسطين هي قضيتنا المركزية التي نعيشها وتعيش معنا، والتزامنا بها أصيل لا يحتاج الى تأكيد، وسنبقى أمناء على الالتحام المصيري بالشعب الفلسطيني المجاهد ندعم انتفاضته الوطنية الباسلة ونعزز صموده على أرضه بما نملك ونستطيع، ونعمل مع منظمة التحرير الفلسطينية بكل الوسائل والسبل لتقوم دولته الحرة على ارضه المباركة الطهور. وقد تميز هذا العام بتزايد المخاطر التي نواجه في ضوء تصاعد تطرف العدو الصهيوني واستغلاله للظروف والمتغيرات الدولية وتوظيفها لمصلحة هدفه المعلن في اقامة اسرائيل الكبرى، اذ تدفق على ارض فلسطين ما يزيد على مئة وخمسة وعشرين ألف مهاجر خلال هذا العام، وتشير التقديرات الاولية الى ان عدد المهاجرين المتوقع وصوله سيتجاوز المليون خلال فترة قصيرة قادمة. لقد تزامنت هذه الهجرة مع انفراد اليمين الاسرائيلي بالسلطة ورفض العدو لأية تسوية سياسية للصراع العربي الاسرائيلي تقوم على الشرعية الدولية وعلى الانسحاب التام من الاراضي العربية المحتلة مقابل السلام.

لقد عملت حكومتي وبمساندة من مجلسكم الكريم والقوى الشعبية الفاعلة، لوضع امتنا العربية والمجتمع الدولي امام مخاطر موجة الهجرة اليهودية، على حقوق الشعب الفلسطيني في أرضه ووطنه، وعلى أمننا الوطني في هذا البلد، وعلى الوجود العربي كلّه.

وانعقدت في ظل هذه الأوضاع المستجدة، قمة بغداد في نهاية شهر أيار الماضي، وكان



الأمن القومي موضوعها الرئيسي، وظهر في هذه القمة الاحساس الشامل بخطورة الأمر، والأهمية القصوى لدعم صمودنا في الاردن وصمود شعبنا في فلسطين باعتبار الاردنيين والفلسطينيين خط الدفاع الاول القادر على احباط مخططات العدو، وضرورة تمكيننا على هذه الساحة من مواجهة التحديات بقوة واقتدار، وتمكين الشعب العربي الفلسطيني من مواصلة انتفاضته الباسلة حتى تتحقق اهدافه الوطنية النبيلة في اقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

لقد تأكدت لنا خلال المؤتمر بوادر خلاف متفجر بين العراق والكويت، فسعينا مع بعض أشقائنا الى محاولة احتوائه ونزع فتيل تفجّره تجنبا لأثره المدمر على التضامن العربي في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ أمتنا، وهي تواجه التغيرات الجذرية في العلاقات الدولية، وكان تصورنا ان اي فشل في ايجاد حل عربي لذلك الخلاف سيعصف بأمن المنطقة ويضعها في مواجهة كارثة محققة، تجهز على حاضرنا وتضع مستقبلنا بأيدي سوانا.

واندلعت أزمة الخليج، التي أدت تطوراتها الى وضعنا جميعا امام منعطف خطير في مسيرة الوطن والأمة، وما كان لهذه التطورات ان تقع لو ان جهودنا لتسوية الخلافات بين الأشقاء العراقيين والكويتيين نجحت، الا ان تلك الجهود اصطدمت بتصلب المواقف، وبما نواجهه الآن من حشد عسكري اجنبي كبير على الارض العربية، بكل ما يمثله من تهديد صريح ومتواصل لآمال الأمة وتطلعاتها، الى وطن عربي عزيز موحد. وبالرغم مما حدث، فان مساعينا التي بدأناها قبل الثاني من آب لم تتوقف، فحاولنا في مجلس الجامعة العربية، وفي قمة القاهرة الطارئة، وعبر اتصالاتنا مع الأشقاء، احتواء الخلافات العراقية الكويتية داخل أسرتنا العربية الواحدة من منطلق انه خلاف بين دولتين عضوين في الجامعة العربية. ولم يمنعنا خروج أزمة الخليج الى الساحة الدولية من متابعة الجهد والعمل للوصول الى التسوية السياسية التي تعيد الأزمة الى اطارها العربي، وتوفر لها اسباب التسوية العربية، التي تضمن للدولتين الشقيقتين مصالحهما وحقوقهما، ووجد الموقف الأردني تفهما وتجاوبا متزايدين مع تزايد حدة الأزمة، وغدا الأردن عاصمة للتحرك السياسي الدولي نتيجة لعقلانية هذا الموقف وثباته وواقعيته، بالرغم من جميع الانعكاسات السلبية التي جاءت نتيجة له، والتي أثّرت وما زالت تؤثر بصورة مباشرة وخطيرة على أوضاعنا الاقتصادية.

ولابد من ان أشير هنا الى ان تباعد المواقف العربية ازاء أزمة الخليج لا يمكن ان يكون سببا للقطيعة او العداء مع اي من أشقائنا ممن يختلفون معنا في النظرة والموقف، او لا نتفق واياهم في اسباب الازمة وسبل معالجتها، فنحن لا نكن لأشقائنا سوى المحبة والخير، وقد ارتبطنا واياهم في الماضي، وتربطنا الأخوة العربية معهم دائما، ونثق ان كل ما حدث حتى الآن لن ينسينا مسؤوليتنا ولن ينسيهم مسؤوليتهم نحو موقعنا ونحو أهلنا في فلسطين المحتلة، فنحن البوابة الصامدة دفاعا

عن الأمة، ونحن الثابتون الصابرون الصامدون في مواجهة مخططات التوسع التي تستهدفهم كما تستهدفنا، وتتربص بهم كما تتربص بنا.

(تصفيق حاد)

وانه لمما يبعث في النفس الاسى والغضب، أن ترتكب على ارض الاسراء والمعراج وفي ساحات المسجد الاقصى المبارك مجزرة رهيبة ضد شعبنا الفلسطيني الذي يدافع عن مقدساتنا في وجه من يريدون هدمها وبناء الهيكل على أنقاضها، فيذهب ضحيتها عشرات الشهداء البررة، ويسقط مئات الجرحى الشرفاء، وهي مجزرة مستمرة وبتصميم مخطط تجري يوميا على أرض فلسطين كلها، فلا تتحرك القوى التي تقف وراء التصعيد المسلح وتشنج المواقف والحصار الاقتصادي في منطقة الخليج، الا بادانة خجولة للضحية والقاتل، وتقف عاجزة امام التعنت الاسرائيلي الرافض لقرارات مجلس الأمن الدولي، ولا يرف جفن للمطالبين بالشرعية الدولية وحماية حقوق الانسان، الأمر الذي يؤكد ان المواقف تتجاوز ذلك الادعاء الى الهيمنة على المصير العربي والسيطرة على ثروات الأمة. وهذا يستدعي منا الاصرار المستمر على ضرورة ان توفر الاسرة الدولية الحماية والأمن لهذا الشعب في وجه سلطات الاحتلال الصهيوني وانتهاكها المستمر لحقوق الانسان.

ان هذه الازدواجية في تعامل الشرعية الدولية مع قضية فلسطين ومع أزمة الخليج، تثير لدينا، ولدى كل الشعوب المحبة للعدل والسلام تساؤلات كثيرة ومريرة، اذ بينما تصدر القرارات وتتم متابعة تنفيذها في منطقة الخليج بالحظر والقوة والحصار، يتم اصدار القرارات فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية دونما أدنى متابعة او حرص على تنفيذها، وهنا نتساءل، لماذا يتواصل رفض الربط بين المسألتين، بالرغم من ان القرارات الدولية المتعلقة بهما، قد صدرت عن الأمم المتحدة وبموجب ميثاقها؟.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

لقد باشرت حكومتي مسؤوليتها مع استئنافنا لمسيرتنا الديموقراطية، والوطن يواجه أزمة مالية وتراجعا اقتصاديا، فعملت على تنفيذ برنامج التصحيح الاقتصادي وتقييمه وتطويره بانتظام، بهدف استئناف النمو الذاتي، وتحقيق التوازن الاقتصادي، وتعزيز احتياطيات المملكة من العملات الأجنبية، كما عملت على خلق المناخ الضروري لتفعيل دور القطاع الخاص وزيادة فرص الاستثمار والصادرات الوطنية.

ان المؤشرات الأولية للنصف الأول من هذا العام ـ وباعتراف المنظمات الدولية المتخصصة ـ تدل على ان الاقتصاد الاردني قد شهد نموا مرضيا شمل جميع القطاعات، وتجاوز

النمو الحقيقي للانتاج الصناعي (٥٪) في المتوسط، كما تمكن قطاعا الزراعة والبناء من تحقيق نمو مرض في حين أظهرا تراجعا في العام الماضي.

وقد ارتفعت الصادرات الوطنية خلال النصف الاول من هذا العام بحوالي (٢,٣٪) بينما انخفضت المستوردات بنسبة (٣٪) مقومة بالدولار، وبدأت حوالات الاردنيين بالارتفاع بعد انخفاضها خلال العامين الماضيين، وارتفعت ارصدة المملكة من العملات الاجنبية الى (٦٤٦) مليون دولار بعد ان كانت (٤٦٥) مليون دولار في نهاية العام الماضي، وتعززت الثقة بالدينار واستقرت أسعار صرفه، وانحسرت الاتجاهات التضخمية وثبت الرقم القياسي لتكاليف المعيشة ابتداء من شهر نيسان.

كما نظمت حكومتي المؤسسات المصرفية واعادت هيكلتها ووفرت المزيد من السيولة للمؤسسات التي واجهت بعض الأزمات، وقد انتهت الحكومة من اعداد مشروع قانون جديد لتنظيم أعمال الصرافين ومن اعداد تعديل قانوني البنوك ومراقبة العملة.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

لقد نجحت حكومتي في تخفيض عجز الموازنة الى حوالي (١٥٪) من الناتج المحلي الاجمالي في نهاية النصف الاول من هذا العام. وذلك باعادة النظر في هيكل النظام الضريبي للتوسع في مبدأ العدالة الضريبية وتحسين ايرادات الخزينة، بالاضافة الى تحسين تحصيل تلك الايرادات التي زادت خلال النصف الاول من هذا العام بحوالي (٦٣٪) عما كانت عليه خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

كما سعت حكومتي الى ضبط الانفاق الحكومي وترشيده مع المحافظة على مستوى جيد من الخدمات والاستمرار في تقديم الدعم لمستحقيه. ومن المتوقع ألا تزيد النفقات الجارية خلال هذا العام عما قدر لها في قانون الموازنة العامة باستثناء دعم المواد التموينية الذي قد يظهر تجاوزا لارتفاع الاسعار العالمية وزيادة الاستهلاك والاستمرار بتوفير السلع الأساسية بأسعار مدعومة.

وأولت حكومتي عناية خاصة لادارة الدين العام، وذلك من خلال الالتزام بسقف محدد للاقتراض الداخلي، والحد من الاقتراض التجاري، وقصر الاقتراض الخارجي على القروض التنموية بشروط ميسرة لدعم ميزان المدفوعات.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

عنيت حكومتي بتحقيق الأمن الاجتماعي بمفهومه الواسع ليشمل معالجة مشكلة البطالة،

فحسنت قاعدة المعلومات عن القوى العاملة الاردنية والوافدة، واتخذت الاجراءات لضبط سوق العمل وتنشيطه، وعممت مراكز التدريب المهني على مختلف مناطق المملكة لتوفير التدريب لما يزيد على (١٠) آلاف متدرب خلال هذا العام و(١٤) ألف متدرب خلال العام القادم مع ادخال مهن جديدة يتطلبها الاقتصاد الاردني، كما باشر صندوق التنمية والتشغيل أعماله لدعم المشاريع المولدة للدخل وفرص العمل ولمحاربة جيوب الفقر ودعم التنمية الريفية.

ولما كان تحقيق الأمن الغذائي ركيزة أساسية لتوفير الامن الاجتماعي، فقد عملت حكومتي على توفير السلع الغذائية الرئيسية بانتظام مع الحفاظ على استقرار اسعارها وضمان مخزون استراتيجي كاف منها، وبهدف ايصال الدعم لمستحقيه. ولترشيد الاستهلاك، فقد بدأ العمل بنظام البطاقة التموينية في مطلع شهر ايلول الماضي، وعملت الحكومة على تشجيع تنمية الثروة الحيوانية المحلية بتأمين الاعلاف بأسعار مدعومة.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

وفي الوقت الذي بدأ فيه برنامج التصحيح الاقتصادي بتحقيق انجازات ملموسة، اندلعت ازمة الخليج وأدت الى القاء أعباء جمّة على الاقتصاد الوطني، فاضطربت مسيرة التصحيح الاقتصادي، وانقطعت قوى الدفع الايجابي التي أوشكت ان تعيد زخم التنمية الى مساره المنشود، وبدأت القطاعات الاقتصادية واحدا تلو الآخر تعاني من الآثار السلبية للأزمة، وبخاصة قطاعات النقل والسياحة والصناعة والزراعة.

ولعل المشكلة الأصعب والأقسى ما تعرّض ويتعرض له أبناؤنا العاملون في الخارج، فقد تآكلت مدخرات بعضهم التي تجمعت عبر سنوات مضنية من الجهد والعرق وخسر البعض الآخر اسباب رزقه، وشهد الاردن عودة مفاجئة لعشرات الألوف منهم، شكلت عبئا جديدا على قطاع الخدمات وزادت حدة البطالة.

ولمواجهة هذه الأزمة، وبالرغم من صعوبة تحديد أبعادها لارتباطها بعوامل يصعب التنبؤ بها، فقد تبنت الحكومة منهجا علميا لاحتواء ما أمكن من آثارها السلبية من جهة، ومحاولة تصحيح المسيرة الاقتصادية وفق هذه المستجدات من جهة اخرى، فقامت بتطبيق برامج مشددة لترشيد الاستهلاك والحد منه شملت تعديل جداول التعرفة الجمركية وتعديل اسعار المياه والطاقة للشرائح الاستهلاكية العليا للحد من الكميات المستهلكة، وركزت في هذا المجال على ترشيد الاستهلاك الحكومي بتخفيض النفقات الجارية التي ليس لها أولوية قصوى، وأعادت النظر بالنفقات الرأسمالية باتجاه اعطاء الاولوية في التنفيذ للمشاريع مكثفة الاستخدام للعمالة والمواد الاولية المحلية، مع الاستمرار بالتوسع في الخدمات الاساسية كالتعليم والصحة الضرورية

لمواجهة حاجات ابنائنا العائدين من الخارج. ويبعث على الاطمئنان والرضا ان نجاح هذه الجهود قد جاء نتيجة وعي الشعب لمتطلبات المرحلة واستعداده للتضحية وتجاوبه الفعال مع الاجراءات الحكومية.

وأعادت حكومتي النظر بالسياسة الزراعية بهدف استغلال جميع الاراضي الزراعية وتأجير اراضي الخزينة بأجور رمزية وتنويع الانتاج لمواجهة احتياجات الأمن الغذائي، وشرعت في المجال الصناعي بمحاولة ايجاد اسواق جديدة للسلع الاردنية وتوجيه القطاع الصناعي لزيادة مخزونه من المواد الاولية الصناعية.

وكان من الطبيعي بعد كل هذه التطورات والمستجدات ان تقوم الحكومة باعادة النظر في برنامج التصحيح الاقتصادي، فشرعت في اعداد اطار كلي جديد للاقتصاد الاردني للأعوام ١٩٩١ ـ ١٩٩٥، وتصور أولي للاستراتيجية والسياسات والاجراءات التي ينبغي تبنيها لمواجهة التحديات والمعطيات الجديدة.

كما قامت حكومتي بالاتصال بالأمم المتحدة لتوضيح حجم الخسائر التي لحقت بالاقتصاد الاردني نتيجة أزمة الخليج والتزامها بتطبيق قرارات مجلس الأمن بشأنها، مطالبة بالتعويض المالي اللازم لتمكين الأردن من استيعاب أثر الأزمة على اقتصاده، وتبعت ذلك اتصالات مكثفة مع المؤسسات الدولية والمجموعة الاوروبية واليابان وسائر الدول الصديقة ومن المؤمل ان تثمر هذه الجهود توفير دعم كاف للأردن لتعويضه عن خسائره الناجمة عن الأزمة.

ويقتضيني المقام هنا ان اشيد بالجهود الكبيرة التي بذلتها حكومتي، بمختلف اجهزتها لاستقبال مليون وافد منذ بداية الأزمة، وتأمين وسائل رعايتهم ونقلهم، قياما بدور الاردن الانساني المشرف الذي ما توانى يوما عن ادائه مهما كانت الظروف والصعاب.

حضرات الأعيان،

حضرات النواب،

عنيت حكومتي بالتربية والثقافة والشباب فتابعت تطبيق خطة التطوير التربوي وزادت فرص التعليم العالي واهتمت برعاية الشباب على قاعدة من عقيدتنا السمحة وقيم أمتنا وتجربتنا الوطنية، وعززت حرية الابداع ونشر الثقافة وأنشأت المكتبة الوطنية ووضعت قانون حماية حق المؤلف، وهيأت منابر الحوار الديموقراطي.

وتوسعت حكومتي في توفير الخدمات الصحية والاجتماعية مركزة على رعاية الفئات الاقل حظا، وفي انشاء الطرق وبخاصة القروية والزراعية، واقامة مشاريع الاسكان لذوي الدخل المحدود وتوسيع شبكات الكهرباء، وتركيز البحث عن مصادر المياه الجوفية العميقة وانشاء السدود، والعناية بالبيئة.

وفي مجال التنقيب عن النفط ومشتقاته، فقد تم بجهد وطني حفر آبار جديدة في منطقة الريشة أكدت وجود احتياطيات اضافية من الغاز ويجري العمل لاضافة وحدتين غازيتين لتوليد الطاقة الكهربائية بحيث تغطي (٢٥٪) من حاجة المملكة.

حضرات الأعيان،
حضرات النواب،

وفي مجال الشؤون الاسلامية، فقد انشات الحكومة كلية الدعوة وأصول الدين وكلية جديدة للشريعة وأربع مدارس شرعية ودعمت جهاز الوعظ والارشاد واستمرت بدعم الاوقاف الاسلامية في الضفة الغربية وبخاصة المسجد الاقصى المبارك، وبدفع رواتب شهرية لأسر شهداء الانتفاضة.

وفي مجال الادارة العامة، فقد وضعت حكومتي الخطة الوطنية للتطوير الاداري موضع التنفيذ، فباشرت بتنظيم الوزارات والمؤسسات الحكومية واعادة هيكلتها ووضع مشروع للرقابة الادارية والتفتيش المركزي ووضع أسس ثابتة لانتقاء الموظفين تكفل العدالة في فرص التوظيف وتوفير الكفاءات اللازمة للادارة، كما وفرت الدعم للمجالس المحلية.

حضرات الأعيان،
حضرات النواب،

اما قواتنا المسلحة، قرة العين ودرع الوطن، وحماة الثغور الذين يجافون الغمض دفاعا عن الشرف والارض، وتتجافى جنوبهم عن المضاجع يحمون اطول خط للدفاع عن الأمة في وجه الهجمة الصهيونية الشرسة، فستبقى حكومتي على الرغم من كل الصعوبات والأزمات، ترعاهم عددا وعدة وتدريبا وكفاءة، وسترعى حكومتي عين الوطن الساهرة، رجال الأمن، الذين يصونون الجبهة الداخلية ويوفرون الأمن والاطمئنان في جو من الحرية والتسامح والحرص على وحدة الصف.

وشعبنا الاردني الواحد، بتلاحمه ووحدته الوطنية، جيش وراء الجيش، يبقي الاردن على مخمصة ويحفظ ذمار الامة على ضنك، يقبل على ميادين الجيش الشعبي الذي توسعت حكومتي بتدريبه وتأمينه بالأسلحة المناسبة للمقاومة الشعبية وفق قدرات الخزينة وتحت ادارة قواتنا المسلحة واشرافها، وعلى قاعدة تصون امن الوطن وتحمي أسباب منعته، وتحشد كل القوى الوطنية الصادقة في ارض الصمود والرباط، حتى نكون عند أمل أمتنا بنا.

حضرات الأعيان،
حضرات النواب،

ان هذا الوطن مستقر الثورة العربية الكبرى، (تصفيق حاد) وفيء الأحرار من كل

العرب، يرفض التجزئة والتبعية، (تصفيق حاد) بنيانه مرصوص بوحدة وطنية عنيدة على الاختراق والتفكك، يترجم أشواقه للوحدة العربية بالصمود وبالعمل الدؤوب على تلاحم الشعب العربي في مواجهة مخططات الظلم والعدوان، وستبقى عيوننا على القدس، نعمل فوق طاقتنا لتعود والأرض التي بارك الله حولها الى أهلها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،
(تصفيق حاد جداً)

وبعد انتهاء حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم من القاء خطاب العرش سلم الخطاب الى عطوفة رئيس التشريفات الملكية ثم تهيأ جلالته للانصراف عند الساعة الثانية عشرة وثلاث وخمسون دقيقة فوقف الحاضرون اجلالاً محيين جلالته بالتصفيق الحار.

فحيا جلالته الحاضرين ودخل قاعة التشريفات الملكية الخاصة وتفضل بالسماح لحضرات السادة الأعيان والنواب بالسلام على جلالته، وبعدها غادر جلالته حفظه الله المجلس بمثل ما استقبل به من حفاوة واجلال واحترام.

امين عام مجلس الأمة	رئيس مجلس الامة
صالح الزعبي	احمد اللوزي

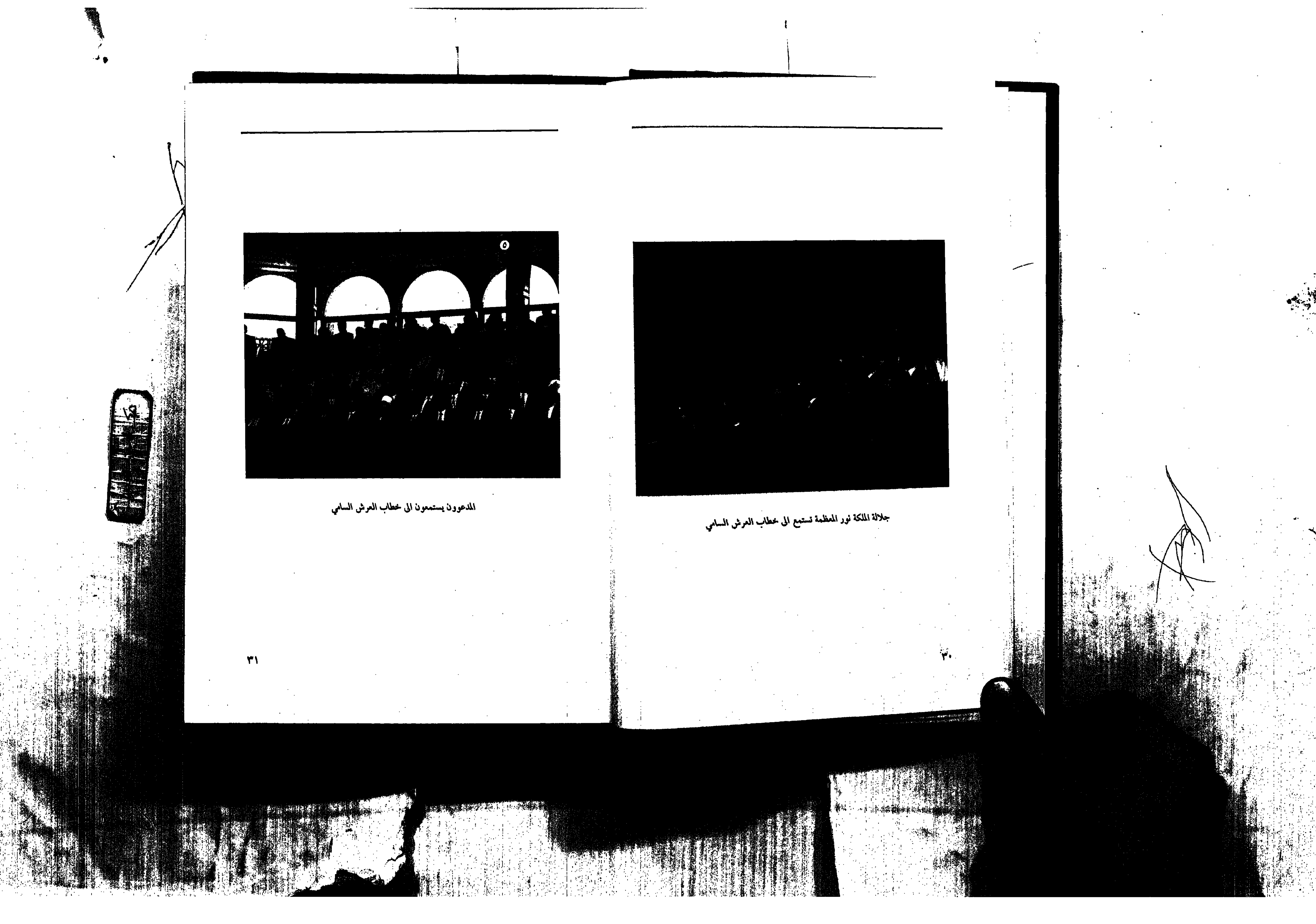


ملحوظة:

حضر حفل الافتتاح:

جلالة الملكة نور المعظمة، سمو الاميرة وجدان علي، رجال البلاط، كبار موظفي الديوان الملكي الهاشمي، الوزراء السابقون، رؤساء البعثات الدبلوماسية الاسلامية والعربية والأجنبية، والمنظمات العربية والدولية المعتمدون لدى البلاط الملكي الهاشمي، والقناصل الفخريون، والامناء العامون، ممثلو الهيئات العلمية الاسلامية، قضاة المحاكم الشرعية والنظامية، رجال الدين من الطوائف الاخرى، امراء الجيش والأمن العام، الملحقون العسكريون للدول العربية والأجنبية، مدراء الدوائر، والبنوك، والمؤسسات، والشركات، وكبار موظفي الدولة، ورؤساء النقابات والبلديات، شيوخ العشائر ووجهاء البلاد، رجال الاعلام المحلية والعربية والأجنبية، سيدات المجتمع، وعضوات الاتحاد النسائي الاردني.

قام بتنظيم هذا المحضر واشرف على طباعته:
القسم المختص في الأمانة العامة لمجلس الأمة



جلالة الملكة نور المعظمة تستمع الى خطاب العرش السامي

المدعوون يستمعون الى خطاب العرش السامي



المدعوون يستمعون الى خطاب العرش السامي

اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم

اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم

اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم

اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم

اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم

اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم

اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم





اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم



اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم

اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم

اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم

اعضاء مجلس الامة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم

اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جـلالة الملك المعظم

اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم

اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم

اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم

اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم

اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم

اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم

اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم

اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم

اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم

اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم

اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم

اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم

صورة طبق الأصل

اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم

اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم

اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم

اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم

اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم

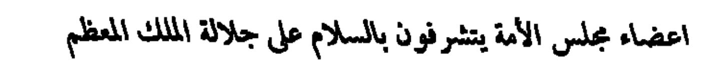
اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم





اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم





اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم

اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم

اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم

اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم

اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم

اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم

اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم

اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم

اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم

اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم

اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم

اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم

اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم

اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم

اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم

اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم

اعضاء مجلس الأمة يتشرفون بالسلام على جلالة الملك المعظم